



الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة
"أمان"

تقرير النشاطات السنوي

2017

المحتويات	الصفحة
كلمة رئيس مجلس الإدارة	
أنشطة مجلس الإدارة والجمعية العمومية	
النشاطات والانجازات:	
الهدف الاستراتيجي الأول: زيادة مساهمة المواطن الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني في الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.	
الهدف الاستراتيجي الثاني: كشف الفساد والفاستين ومنعهم من الافلات من العقاب في اطار الخطط الوطنية والاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد	
الهدف الاستراتيجي الثالث: بيئة عمل هيئات الحكم المحلي محصنة ضد الفساد ومستجيبة للمساءلة المجتمعية	
الهدف الاستراتيجي الرابع: أمان تحقق استراتيجيتها وتلبي التزاماتها مع منظمة الشفافية الدولية	
غزة وابرز النجاحات والنتائج	
إصدارات أمان 2017	
شكر خاص	
أعضاء مجلس إدارة أمان، مستشار مجلس الإدارة لشؤون مكافحة الفساد، أعضاء لجنة التدقيق الداخلي	
طاقم أمان	

كلمة رئيس مجلس الإدارة:

تجلت في العام 2017 بوضوح رؤية الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة -أمان- من خلال بلورة الأهداف الاستراتيجية للثلاثة أعوام التالية، إذ يمكن وصف العام 2017 بأنه محصلة لجهود دؤوب على مدار العام والنصف الماضيين التي شهدت نقاشات معمقة شارك فيها مجلس إدارة الائتلاف وجمعيته العمومية (حاكمية أمان) في بلورة التوجهات الاستراتيجية التي شكلت نقطة الانطلاق لاستراتيجية أمان للأعوام 2017-2020، إذ تم صياغة الاستراتيجية وتطويرها بمراحلها المختلفة من خلال مشاركتهم بشكل خاص في اللقاءات الخاصة بالمراجعة الاستراتيجية في كل من الضفة وغزة.

شهد العام 2017 ترتيب البيت الداخلي لأمان انعكاساً لتلك الأهداف، إنه من دواعي سروري أن أضع بين أيديكم بإسمي وبإسم مجلس إدارة الائتلاف تقرير النشاطات والإنجازات السنوي للعام 2017.

إعتمدت أمان في إستراتيجيتها التي بدأتها في العام 2017 ومستمرة حتى 2020 على استنفار وإثارة اهتمام القاعدة الشعبية (أفراداً ومؤسسات) لخلق أجسام مؤثرة في مكافحة الفساد ورافضة له، من خلال رفع وعيهم بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد وتمكينهم لمكافحة الفساد، وتعزيز دور المجتمع المدني في الرقابة على قضايا إدارة الشأن والمال العام، لخلق حركة اجتماعية ضد الفساد وتمكينها من الدفاع عن النظام الوطني للنزاهة.

إستمر أمان بالتوجه نحو تفعيل الدور الرقابي له من خلال تطوير الأدوات التي تقود الى ملاحقة مواطن الفساد وكشف الفاسدين ومنعهم من الإفلات من العقاب والالتفاف الفعال لقانون واتفاقيات مكافحة الفساد سيما اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، إذ شهد العام 2017 أنشطة مكثفة ومتنوعة في الرقابة والمساءلة شملت شتى الخدمات التي تلامس حياة المواطن الفلسطيني والشفافية في تقديمها.

ولتعزيز دور أمان الرقابي كان لا بد من تحسين الوضع الداخلي لها وذلك من خلال تعزيز وتقوية التواصل والتنسيق مع مكتبه الإقليمي في قطاع غزة من خلال تكثيف زيارات الطاقم التنفيذي لمكتب غزة وزيادة التشبيك وبناء علاقات مع مختلف المؤسسات في القطاع.

حرص أمان الدائم على تعزيز علاقاتها وشراكاتها مع المؤسسات الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية وسعيها الدائم بأن أمان كمؤسسة مجتمع مدني ليست وحدها في الساحة الفلسطينية، يدفعها بشكل دائم للتعاون والتكامل مع باقي المؤسسات سواء على صعيد الوزارات والهيئات المحلية أو حتى مؤسسات المجتمع المدني والجامعات الفلسطينية أو المجموعات الشبابية والصحفية، وفي بعض الأحيان كانت تعزز ذلك من خلال توقيع إتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهيم لأخذ الشكل والإطار القانوني للعلاقة.

بالإضافة لذلك ساهمت أمان على الصعيد الدولي اذا كان لها بصمة واضحة خلال العام تجلت من خلال تتويجها بجائزة ابن رشد للفكر الحر كأفضل منظمة عربية تعمل في مكافحة الفساد، فضلا عن المشاركة الفاعلة في العديد من الفعاليات الإقليمية والدولية وكان لها مساهمة فاعلة في بلورة تدخلات عربية وإقليمية على صعيد تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في العالم العربي سواء من خلال مشاركات مع منظمة الشفافية الدولية أو مشاركات مع الفروع العربية للمنظمة عدى عن دورها في المشاركة بتفعيل آليات المساءلة للنهوض بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية.

لأن أمان جزءا من كل فاننا لا يمكن ان نغفل عن البيئة السياسية والإقتصادية الصعبة التي يعيشها شعبنا والمحيطه بجهود امان في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد سيما استمرار الإحتلال الاسرائيلي ومشروعه الإستعماري وما شهده العام 2017 من إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القدس عاصمة لإسرائيل ما اسهم في التهاب الشارع الفلسطيني والمنطقة العربية، كذلك استمر الإنقسام السياسي الجدلي وغياب المجلس التشريعي عن تأديته دوره ما أدى الى تعقيد جهود مهمة مكافحة الفساد، لكن لا بد لنا من الإنطلاق وتحدي العقبات وحمل رسالة أمان التي تنادي باستنهاض وحشد الجهود المجتمعية للضغط من اجل تحسين المجتمع الفلسطيني من الفساد والتأثير على صناع القرار لتبني مبادئ الشفافية وقيم النزاهة ونظم المساءلة في المؤسسات الفلسطينية في اطار النظام الوطني للنزاهة ووفقاً للقوانين والاتفاقيات والممارسات والقواعد الإدارية والمالية الفضلى.

أخيرا باسم أعضاء مجلس إدارة ائتلاف أمان، أتقدم بالشكر الجزيل لطاقم أمان التنفيذي والفني على جهودهم ومهنتهم العالية على الإنجازات التي تحققت وما زالت تتحقق. كما أشكر جميع شركائنا في المؤسسات الأهلية والرسمية التي تعاونت مع أمان.

وأشكر الشركاء الدوليين لدعمهم المتواصل وأخص بالشكر ائتلاف ممولي أمان: حكومات النرويج وهولندا ولوكسمبورغ.

عبد القادر الحسيني

رئيس مجلس الإدارة

أنشطة مجلس الادارة والجمعية العمومية خلال العام 2017، عقدت حاكمية أمان خلال عام 2017 خمسة اجتماعات لمجلس إدارتها واجتماعين لجمعيتها العمومية، وكان أبرز القرارات المُتخذة:

(1) على الصعيد الاستراتيجي والبرامجي:

- ✓ المصادقة على خطة عمل أمان 2017 وموازنتها.
- ✓ إقرار المبادئ التوجيهية الأساسية لإستراتيجية التمويل لإئتلاف أمان مع توكي الحذر في تنفيذها وبالأخص مع القطاع الخاص.
- ✓ تسجيل مبلغ يعادل 30 % من المبالغ المالية المتوفرة في الإئتلاف تحت مسمى صندوق السيولة لصالح شراء مقر.
- ✓ المصادقة على مقترح رؤية ومعايير جديدة لجوائز النزاهة ومكافحة الفساد.
- ✓ المصادقة على التقرير السنوي التاسع حول واقع النزاهة ومكافحة الفساد للعام 2016: مع توصية بالتركيز على الهيئات المحلية خلال العام 2017.
- ✓ تحسن العلاقة مع الحكومة ومع كافة الأطراف نابع من فناعة هذه الأطراف بأن أمان لا يمثل أشخاص أو أفراد وإنما يمثل مؤسسة وفكر ومهنية وعقلانية وإستقلالية وحيادية في التعامل مع كافة الأطراف والقضايا.

(2) على الصعيد التنظيمي والإداري:

- ✓ مصادقة وإقرار التقارير الإدارية والمالية لعام 2016.
- ✓ المصادقة على تقرير تقييم الموظفين للعام 2016 والتوصيات.
- ✓ المصادقة على تعيين مدقق داخلي يقدم تقريرين لمجلس الإدارة قبل نهاية العام وتقييم هذه التجربة.
- ✓ إقرار التعديلات على النظام الأساسي فيما يتعلق بعدد أعضاء مجلس الإدارة ليصبح (7 - 13) يتم إنتخابهم من الجمعية العمومية على أن يراعى في عملية الإنتخاب تمثيل الأعضاء الفرديين، حيث تم تطبيق القرار ليصبح عدد أعضاء المجلس أحد عشر عضواً (10 مؤسسات و 1 أفراد) وعدد أعضاء لجنة الرقابة الداخلية ثلاثة أعضاء (1 مؤسسات و 2 أفراد).
- ✓ اقرار التعديلات على النظام الإداري والمالي فيما يتعلق بالمكافآت ورواتب بعض الموظفين من الفئة العليا في المؤسسة والذين لم يستفيدوا من تعديل سلم الرواتب المصادق عليه سابقاً، اضافة الى منح الموظفين مكافأة نهاية العام 2017 لنشاطهم وتقانيهم في العمل.
- ✓ المصادقة على التعاقد مع شركة آرنست ويونغ كمدقق حسابات خارجي للقيام بأعمال التدقيق عن العام 2017 وخاصة أنه تم إستدراج عروض أسعار من الشركات الأربع الكبرى المتوفرة.

- ✓ اقرار توصيات المدقق الداخلي وملاحظاته والتأكيد على ضرورة تطوير دليل إجراءات مالي وإداري.
- ✓ المصادقة على رفع الرواتب للموظفين حسب سلم رواتب مقترح بنسبة 10% وإعادة تسكين الموظفين عليه.

المشاركات الداخلية:

عملاً بتوجهات أمان الاستراتيجية للعام 2020 والتي تستند الى تعزيز دور أمان الرقابي في ادارة الشأن والمال العام، كثف أعضاء مجلس الادارة والجمعية العمومية من مشاركاتهم في نشاطات أمان الرقابية وبشكل خاص في جلسات الإستماع والمساءلة التي عقدت لمناقشة قضايا حيوية تمس بحياة المواطن الفلسطيني على كافة الأصعدة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية كتلك المتعلقة بالانتخابات ومشاريع القوانين والإتفاقيات التي تيرمها السلطة الوطنية الفلسطينية مع الجانب الاسرائيلي. وشملت هذه المشاركات مراجعة عميقة لمسودات الأوراق والبيانات التي تعدها وتصدرها أمان والمتعلقة بهذه القضايا. كما شارك الأعضاء في مختلف نشاطات أمان المنعقدة خلال العام 2017 سيما المؤتمر الصحفي لإطلاق تقرير واقع النزاهة ومكافحة الفساد السنوي وحفل النزاهة الوطني والمؤتمر السنوي حول تحديات الحوكمة في قطاع الكهرباء في فلسطين ومؤتمر الموازنة العامة وحفل تتويج أمان بجائزة ابن رشد للفكر الحر وغيرها من الجلسات المتخصصة لنقاش مسودات تقارير رقابية وجلسات استماع لمسؤولين.

من جهة أخرى، شارك أعضاء مجلس الادارة والجمعية العمومية في اللقاءات الداخلية التي عقدت لمراجعة وتطوير استراتيجية أمان للعام 2018 بما في ذلك تقديم مقترحات وتوصيات لتطوير اليات العمل على ضوء الدروس المستفادة السابقة. بالإضافة الى التواصل الدائم مع ادارة أمان التنفيذية عبر البريد الالكتروني والهاتفي لمتابعة العديد من القضايا التي تطلبت اتخاذ قرارات او توجهات طارئة.

المشاركات الخارجية:

في إطار المساهمة الفاعلة لأمان في بلورة تدخلات عربية وإقليمية على صعيد تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في العالم العربي، تم المشاركة في اللقاءات والفعاليات الدولية التالية:

- ✓ المشاركة في المؤتمر السنوي لمنظمة الشفافية الدولية 2017 في برلين.
- ✓ المشاركة في المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "بناء التحالفات وضمان إستدامتها" التابع لجمعية مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط مكتب تونس (POMED) والمنعقد في تونس.
- ✓ المشاركة في ورشة عمل إقليمية عقدت بالتعاون ما بين الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والUNDP والتي جاءت بعنوان دعم العمل الجماعي في إطار المجموعة غير الحكومية والمنعقدة في بيروت.

- ✓ المشاركة في ورشة عمل إقليمية عقدت بالتعاون ما بين المجموعة الغير حكومية في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والـUNDP المنعقدة في عمان.
- ✓ زيارة هولندا والنرويج وعقد اجتماعات مع ممثليها ومع مراكز بحثية هامة مثل U4 حيث أشادت تلك الدول بعمل أمان وتقريرها ونشاطاتها موضحا أن العمل مع هذه الدول سيستمر لأغراض استدامة التمويل وللإستفادة من قدراتهم في مجالات تطوير قدرات أمان. كما تم الاتفاق مع مركز U4 على التعاون في تطوير برنامج طويل الأمد يعالج قضية الفساد السياسي.

النشاطات والانجازات 2017

الهدف الاستراتيجي الأول: زيادة مساهمة المواطن الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني في الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

ائتلاف امان يسعى من خلال هذا المسار الى تعزيز ثقافة رفض الفساد والحد من ثقافة اللامبالاة في ممارسة حق المساءلة فيما يتعلق بحماية المال العام والممتلكات، والذي من شأنه تشجيع المواطنين ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني على القيام بدورهم في حماية المال العام ومنع افلات الفاسدين من العقاب بالتركيز على استخدام ثقافة وأدوات المساءلة الاجتماعية.

وخلال عام 2017، ومن أجل تحقيق النتيجة الأولى "المواطنين أكثر وعياً بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد والمساءلة على إدارة الشأن العام"، تم تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة تراوحت بين تقديم المشورة القانونية من خلال "وحدة المناصرة والإرشاد القانوني"، وتنفيذ لقاءات وزيارات ميدانية، وبرامج بناء القدرات، وحملات توعوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ودعم مبادرات المساءلة المجتمعية للشباب. استطاع ائتلاف امان التقدم وتحقيق النتائج على النحو الآتي:

➤ زيادة بنسبة 56% في عدد المواطنين المتوجهين لوحدة المناصرة والإرشاد القانوني:

وهذا المؤشر يعكس زيادة في طلبات المشورة القانونية من امان مقارنة بالعام الماضي، قدمت امان المشورة القانونية ل 689 متوجها من مختلف المناطق، 77% من المتوجهين كانوا ذكور و19% من الإناث (مع زيادة بنسبة 5% في عدد الإناث مقارنة ب 2016). تم اعتماد 42 حالة (39 ضفة، 3 غزة) ومتابعتها من قبل وحدة المناصرة والإرشاد القانوني لأنها تنطوي على شبهات فساد كسوء استخدام المنصب العام، المحسوبية، الكسب غير المشروع، تزوير أوراق رسمية (أو انتهاكات ضد نظام النزاهة. مثل: الشكوى التي قدمها صحفيون فلسطينيون حول قضية الصحافية "ريم العمري" والتي قامت وزارة الإعلام بمطالبة إذاعي احلى اف ام باستبدالها كمدير تنفيذي لمحطة الإذاعة لأنها لم تحظى بموافقة أمنية من وزارة الداخلية ، وهذا مخالف للتشريعات الفلسطينية وشكل من اشكال تقييد الحريات الإعلامية خدمة لمصالح سياسية ، وعليه، نظمت امان وبالشراكة مع منظمات المجتمع المدني الأخرى، حملة ضغط على مجلس الوزراء من اجل اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوق الإعلام وحرية. وفي نفس السياق، أصدرت منظمة الشفافية الدولية بيانا لدعم هذه القضية تدعو السلطة الفلسطينية إلى تعديل قانون الجرائم الإلكترونية وتعليق الشرط الجديد للصحفيين بالحصول على تصريح أممي للعمل. وأسفرت هذه الجهود عن سحب طلبات الوزارة ضد السيدة ريم العمري والتي استمرت في موقعها كمديرة تنفيذية للمحطة.

<https://www.aman-palestine.org/en/activities/6275.html>

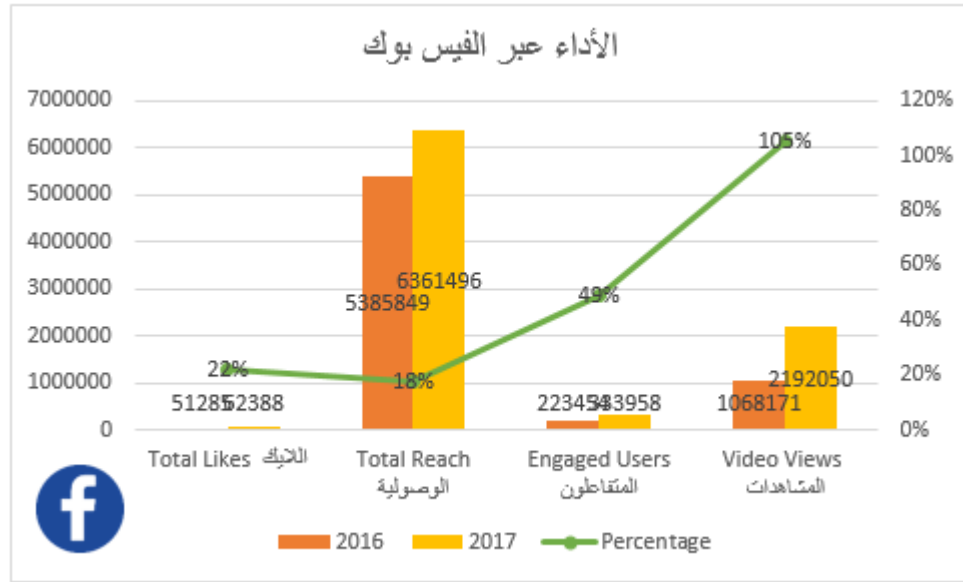
➤ زيادة في الطلبات المقدمة للترشح لجائزة النزاهة لعام 2017،

حيث استلمت امان 8 للتنافس على جائزة النزاهة للقطاع العام والهيئات المحلية مقارنة ب 3 طلبات خلال عام 2016.

➤ تفاعل وإشراك المواطنين بقضايا شأن عام بشكل أكبر وذات علاقة بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد عبر وسائل التواصل

الاجتماعي، حيث تعتبر وسائل التواصل الاجتماعي اليوم وسائل الإعلام الأكثر تأثيرا في تشكيل الرأي العام، استثمرت أمان خلال عام 2017 المزيد في هذه الوسيلة لإشراك المواطنين بشكل يومي في مكافحة الفساد. وعلى الرغم من محدودية الموارد البشرية والمالية لوحدة أمان الإعلامية، تمكنت أمان من إشراك المواطنين من خلال منصات وسطية مختلفة مثل

فيسبوك وتويتر بشكل لافت. ويبين الجدول أدناه التقدم المحرز في هذا المجال مقارنة بعام 2016



➤ زيادة في اشراك النساء في مكافحة الفساد:

أحرزت أمان تقدما في تلبية احتياجات المرأة المتعلقة بقضايا الفساد الحساسة مثل التحرش الجنسي في العمل (الرشوة الجنسية)، كما تم استهداف النساء المنتخبات في هيئات الحكم المحلي وتوضيح وتمكين دورهن في مجال المساءلة الاجتماعية، حيث نظمت عدة زيارات توعوية وورش عمل استهدفت عشرات النساء بشأن هذه القضايا وسيجري تكثيفها خلال عامي 2018 و2019 وتتوقع امان زيادة ونشاط فاعل أكثر بمساهمة المرأة في حراك مكافحة الفساد خلال المرحلة المقبلة.

علاوة على ذلك، وبغية زيادة مشاركة المرأة في نهج المساءلة، تم وضع وتنفيذ برنامج خاص لبناء القدرات في مجال إعداد التحقيقات الاستقصائية لصالح (80) امرأة اعلامية وصحافية بالتعاون مع "رابطة الصحفيات من النساء الجنوبيات" و " مؤسسة فلسطينيات". ومن الجدير بالذكر أن أمان تلقت 7 تقارير استقصائية و30 تقرير مساءلة اجتماعية من قبل الصحفيات والمدريات هذا العام، بالإضافة إلى ان الفائزة بجائزة النزاهة عن فئة الإعلام لعام 2017 كان لإعلامية.

➤ زيادة مشاركة الشباب والمجتمع المحلي في المساءلة الاجتماعية:

قامت امان ومن خلال سلسلة من أنشطة بناء القدرات ورفع الوعي وبالتعاون مع المؤسسات الشريكة، بتحقيق الاتي:

✓ تشكيل لجنيتين محليتين في المناطق المهمشة في جنوب فلسطين (جباليا- غزة، والخليل) حيث قام ائتلاف امان بتمكين هذه اللجان لتصبح قادرة على التدخل الذاتي والمساندة في مناطقهم، وقد صممت خططها وتدخلاتها للاعوام 2018-2020 بدعم فني وتقني من ائتلاف امان.

✓ تطوير وتنفيذ 7 مبادرات للمساءلة الاجتماعية للشباب (4 في الضفة الغربية و 3 في غزة)، والتي دعت إلى تحسين تقديم الخدمات في العديد من القطاعات، وكانت المبادرات "من أسفل إلى أعلى" تماما، مما يعني أن التوجه الذي تم توجيهه والقيادة لهذه المبادرات عن الشباب أنفسهم، حيث لعبت أمان دورا داعما، وأدت المبادرات التي أنتجها الشباب إلى استجابة إيجابية من قبل صانعي القرار لطلابهم، مثل (إعداد صحيفة وقائع من قبل مجموعة شبابية حول واقع استخدام العقاقير الطبية في المستشفيات العامة، والتي أظهرت عدم وجود إجراءات موحدة لتوزيع الأدوية وانتشار الوساطة في توزيع الأدوية، تم تنفيذ جلسة استماع من قبل المجموعة بمشاركة ممثل عن وزارة الصحة، وبسبب هذه المبادرة قامت وزارة واعتمدت الصحة بروتوكولا موحدا ينظم استخدام الأدوية والمعدات الطبية في المستشفيات العامة تم نشرها علنا خلال الدورة.

وقد نجحت مبادرة شبابية أخرى في إجبار مجلس قرية جبع على إلغاء عقد إيجار الأراضي العامة مع مستثمر محلي وتحويله إلى حديقة عامة لاهالي القرية واطفالها. واجهت المبادرة العديد من التحديات والعقبات من قبل رئيس المجلس والمستثمر، واستخدم الشباب وسائل التواصل الاجتماعي، وعقد اجتماعات مباشرة مع أعضاء المجلس حتى نجحوا بتحقيق هدف المبادرة.

شاركت جميع المجموعات الشبابية في مبادرة وطنية للدفع إلى وزارة الحكم المحلي وسلطة جودة البيئة ووزارة الصحة للتخلص الآمن من النفايات الطبية. حيث أعلنت الهيئات المذكورة عن سعيها لتطوير استراتيجية وطنية للتخلص الآمن للنفايات الطبية. وستقوم مجموعات الشباب برصد التقدم المحرز في وضع هذه الاستراتيجية وتنفيذها خلال عام 2018.

➤ مزيد من التفاعل مع الجامعات في مكافحة الفساد: تبني جامعتين اضافيتين لمساق النزاهة ومكافحة الفساد

وفي إطار أمان لتعزيز دور التعليم في رفع مستوى الوعي لدى طلاب الجامعات والخريجين حول النزاهة ومكافحة الفساد، استمرت أمان بتنفيذ سلسلة من اللقاءات مع الجامعات الفلسطينية من اجل تبني مساق النزاهة ومكافحة الفساد ضمن خططها الأكاديمية. وقد توجهت هذه الجهود خلال العام الماضي بتبني جامعتين لهذا المساق وهي (جامعة فلسطين وجامعة غزة) اضافة الى السبع جامعات التي اعتمدهت سابقا.

من خلال العمل على تحقيق النتيجة الثانية "مؤسسات المجتمع المدني تضمن مفاهيم ووسائل تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ضمن استراتيجياتها وبرامج عملها، وهي مؤهلة للمشاركة في الإشراف على الأداء العام"، ركزت أمان خلال العام الأول من البرنامج على بناء الشراكات مع العديد من المؤسسات الأهلية الفاعلة في المجتمع الفلسطيني لتتضمن مع امان في المعركة ضد الفساد من خلال مأسسة هذا التوجه لديها وترسيخه في استراتيجيات عملها. وعليه فقد قامت أمان بالتواصل مع عدد من المؤسسات بهدف التعاون معها وتقديم الاسناد في تامين مفاهيم وأدوات المساءلة المجتمعية في خططها واستراتيجيتها. وتتمثل الإنجازات الرئيسية في هذا الصدد فيما يلي:

➤ ستة مؤسسات مجتمع مدني في الضفة وغزة (منتدى شارك الشبابي، ملتقى اعلاميات الجنوب، ومنتدى التنمية الاجتماعية، وبيالارا، وشمس) ضمنّت أدوات ووسائل وبرامج لمكافحة الفساد في استراتيجيات عملها بعد الحصول على الدعم الفني من قبل طواقم امان.. ولتنمية قدرات هذه المؤسسات على تطبيق ما تم تضمينه في برامج عملها من أدوات سألقة الذكر، قامت كل مؤسسة بتطوير مبادرة خاصة تهدف الى تعزيز دور الشباب في المساءلة المجتمعية. حيث قام منتدى شارك مثلا بتنظيم مبادرة تحدي النزاهة، ومعسكر سفراء النزاهة، ومدرسة النزاهة الشبابية التي تهدف إلى تمكين الشباب من الأدوات اللازمة لممارسة دورهم في المساءلة الاجتماعية في القضايا المتعلقة بسوء إدارة الأموال العامة وربطها بحقوق الشباب. وتعتبر هذه المدرسة الأولى من نوعها في فلسطين.

ويعد منتدى شارك الشبابي شريكا استراتيجيا لائتلاف أمان، حيث لديه قدرة تنظيمية عالية، و28 مجلس محلي شبابي في الضفة الغربية وقطاع غزة تتمتع بالقدرة على تنفيذ 28 حدثا في نفس اليوم والوقت في مناطق جغرافية مختلفة.

➤ قامت أمان ومجموعة من المؤسسات والائتلافات بتوحيد جهودها فيما يتعلق بتنفيذ حملات ضغط ومناصرة ذات طابع وطني تتعلق بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد، كحملة المطالبة بإجراء انتخابات الهيئات المحلية و حملة الضغط إلى إصلاح القضاء وتعديل قانون الجرائم الإلكترونية... إلخ، من قبل صانعي القرار.

➤ تفعيل منتدى المجتمع المدني لتعزيز الحكم الرشيد في عمل المؤسسة الأمنية:

عام 2017، وسعت أمان من دائرة اشراك مؤسسات المجتمع المدني في المعركة ضد الفساد، حيث عملت على تفعيل المنتدى المذكور والذي قامت امان بإنشائه عام 2014 ، عملية التفعيل شملت العمل على تطوير خطة عمل المنتدى للعام 2018 والتي تشمل في ثناياها برنامج تنمية قدرات أعضاء المنتدى الثلاثة عشر. من بين النشاطات المركزية المميزة للمنتدى خلال عام 2018 هو البدء باعداد تقرير سنوي يتطرق الى منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في عمل المؤسسة الأمنية وإعلان نتائجه في مؤتمر سنوي الى جانب تطوير مقياس النزاهة الذي أعدته امان منذ سنوات ليشمل مؤشرات جديدة تتعلق بالمؤسسة الأمنية.

تحقيقا للنتيجة الثالثة المرتبطة بالهدف الاستراتيجي الاول "وسائل الإعلام الفلسطينية ممكنة في الرقابة على إدارة الشأن العام ومنخرطة في جهود مكافحة الفساد ف، كثفت أمان خلال عام 2017 عملها لإشراك وسائل الإعلام من خلال إقامة شراكات مع أربع مؤسسات إعلامية وعشرات الصحفيين وتمكينهم على القيام بدورهم الرقابي بالتركيز على اعداد التحقيقات الاستقصائية وبرامج المساءلة الاجتماعية الاعلامية، وقد لاحظت امان:

➤ زيادة في عدد ونوعية التحقيقات الاستقصائية التي تعدها وسائل الإعلام. حيث تلقت أمان هذا العام 50 اقتراحا لإعداد تحقيقات استقصائية (منها 20 من قبل صحفيات) مقارنة ب 46 مقترحا في عام 2016 (منها 15 من قبل صحفيات)، والتي من بينها تأهلت 10 تحقيقات من أصل 50 للتنافس للفوز بجائزة النزاهة عن فئة الاعلام عن عام 2017. ومن الجدير بالذكر أن بعض الصحفيين تلقوا تهديدات مباشرة على جرة تحقيقاتهم (خاصة في قطاع غزة).

➤ بشكل عام، استلمت امان عام 2017 18 طلبا للفوز بجائزة النزاهة عن قطاع الاعلام، كان 14 منها ذو جودة عالية وجريئة، بالمقارنة مع 3 طلبات عالية الجودة فقط في عام 2016. وقد فازت بالجائزة هذا العام اعلامية.

➤ تم تنفيذ حملة شملت 200 نشاط إعلامي بالشراكة بين الاعلام وائتلاف أمان خلال عام 2017. حيث وقعت أمان عدة اتفاقات شراكة مع العديد من المؤسسات الإعلامية، للتعاون في تنفيذ أكثر برامج مساءلة تلفزيونية وإذاعية تعتمد على نتائج تقارير التي أعدها أو اثارها أمان خلال العام. كما تم اسناد هذه الحملة بحملة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث

اتخذت إدارة امان قرارا باستبدال عملية طباعة التقارير بإعداد أفلام قصيرة حول نتائجها وتوصياتها ونشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي بهدف تعزيز فاعلية عملية النشر واشراك الناس.

➤ زيادة اهتمام وسائل الاعلام بتغطية أنشطة مكافحة الفساد. ويظهر ذلك بوضوح من خلال التغطية المستمرة لأنشطة أمان وبمبادرة من الاعلام وليس بطلب أو دعوة من أمان كما كان يحدث سابقا. وقد أصبحت الإذاعات المحلية والقنوات التلفزيونية أكثر اهتماما باستضافة الضيوف من أمان للحديث عن منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين.

الهدف الاستراتيجي الثاني: كشف الفساد والفاستدين ومنعهم من الافلات من العقاب في اطار الخطط الوطنية والاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد:

يساهم هذا الهدف من جهة في تعزيز الإرادة السياسية لدى المسؤولين وصناع القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية والأحزاب السياسية الفلسطينية على تبني مبادئ الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد في ادارة الشأن والمال العام. ومن جهة أخرى، تعزيز الدور الرقابي لأمان على ادارة الشأن العام ومنع افلات الفاستدين من العقاب.

خلال عام 2017، تمكنت أمان من تعزيز قدراتها ومعارفها وأدواتها وتدخلاتها في مجال رصد أداء السلطة الوطنية الفلسطينية وبناء تدخلاتها بناء على عملية تحليل تم مأسستها من خلال تطوير عمل فريق التحليل الداخلي لأمان. كما عززت امان من قدراتها في اعداد واناغ المعرفة وتوفيرها لصناع القرار كمساهمة من أمان بصفتها بيت الخبرة الفلسطيني في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد..

خلال عام 2017، تم إعداد 18 تقريرا من قبل أمان، بالإضافة الى 19 ورقة عمل وأوراق مواقف وحقائق أعدها فريق أمان داخليا. كما قامت أمان خلال هذا العام بمتابعة واثارة أكثر من 40 حالة حول قضايا تتعلق بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد استنادا إلى عملية الرصد اليومية ونتائج العمليات والتقارير أسفرت عن ما يلي:

➤ اعتماد الحكومة الفلسطينية استراتيجية إدارة المال العام:

تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز الشفافية في إدارة الأموال العامة، والعمل على تحقيق نظام مالي مستقر؛ وقد بدى واضحا لائتلاف أمان والفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة أن الاستراتيجية تبنت توصيات واضحة اعلنها الفريق الاهلي متعلقة بإدارة المال العام كان اهمها اتخاذهم لاجراءات لزيادة الشفافية من خلال نشر موازنة المواطن، وتقارير المراجعة المالية، وتعزيز الحوار مع الشركاء عند تحديد السياسات، ومراجعة الإطار القانوني المتعلق بالمال العام (النظام المالي) ... إلخ.

وقد عكست الأهداف الرئيسية الثلاثة للاستراتيجية توصيات رئيسية لأمان والفريق الأهلي وهي:

1. الحاجة إلى الانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج، وهذه التوصية كانت مشمولة في جميع المواقف والأوراق التحليلية التي وضعها الفريق الأهلي.
2. الحاجة إلى زيادة الإيرادات، فقد سلطت أمان الضوء على ذلك من خلال التركيز على الأدوات والتمتطلبات والسياسات اللازمة لزيادة الإيرادات العامة عبر خفض التهرب الضريبي، ووضع خطة عمل تشفوية.
3. تعزيز الشفافية في النظام المالي من خلال بناء نظام مراقبة شفاف، وهو الهدف الذي لطالما قدّمه الفريق الأهلي في جميع تقاريره وأوراقه.

وقد عملت أمان والفريق الأهلي منذ عام 2010 لتعزيز إدارة المال العام، ففي عام 2017، كان التدخل مكتفياً من خلال تسليط الضوء على مختلف القضايا ذات الصلة، مثل خطة التقشف والسياسات المالية وصافي الإقراض والتهرب الضريبي وديون الموازنة العامة، والكثير من الموضوعات ذات الصلة؛ وقد كان واضحاً أن كل ما أوصت به أمان قد انعكس في الاستراتيجية.

ولتحقيق هذه النتيجة في عام 2017، تم إعداد سبعة تقارير ذات صلة (صافي الإقراض، وصندوق المعاشات التقاعدية، وتقارير مراجعة الحسابات، والتهرب الضريبي، والفجوة في الأجور العامة، والعقود المؤقتة، وورقة موقف لمشروع قانون الموازنة للعام 2017، والأوراق التحليلية للميزانية العامة السنوية والنصفية؛ وقد تم عقد مؤتمرات، يوم عمل واحد، وثلاث ورش عمل، وتم إرسال 26 رسالة إلى مجلس الوزراء ووزير المالية، وقد تم اخراط وسائل الإعلام بجميع أنشطة الفريق ومخرجاته، حيث تمت مناقشة كافة المواضيع التي طرحها الفريق الأهلي في البرامج الإذاعية والتلفزيونية، كما تم نشر التوصيات عبر مواقع التواصل الاجتماعي لانتلاف أمان والتي لاقت اهتماماً كبيراً من قبل المواطنين.

➤ اعتماد الحكومة الفلسطينية للبوابة الموحدة للمساعدة الاجتماعية:

في كانون الثاني من عام 2017، تبنت الحكومة الفلسطينية البوابة الموحدة للمساعدات النقدية، وقامت بتشكيل لجنة توجيه تضم عدة وزارات ومؤسسات حكومية وغير حكومية للوصول إلى أوسع تغطية ممكنة للأسر الفقيرة .

وقد قرر مجلس الوزراء اعتماد البوابة الموحدة للمساعدات النقدية من خلال خلق قاعدة الربط المحوسب بين جميع مقدمي المساعدات النقدية، مما سيؤدي الى إنشاء قاعدة بيانات موحدة تشمل اسماء جميع العائلات المستفيدة من المساعدة الاجتماعية والنقدية المقدمة واسماء الجهات التي قدمت المساعدات.

ويساعد إطلاق بوابة موحدة للمساعدة الاجتماعية على تنظيم تقديم المساعدة، ومنع الازدواجية، وتوفير مجال لجميع من هم بحاجة إلى تقديم طلب للحصول على هذه المساعدة بطريقة عادلة ومتساوية؛ وبالإضافة إلى ذلك، سيسهم هذا القرار في ترشيد إدارة المال العام.

واستند قرار مجلس الوزراء الفلسطيني إلى توصيات ائتلاف أمان وفريقه الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، المُدرجة في تقاريره " التحويلات النقدية للمساعدة الاجتماعية" و " خطة الترشيح والتشرف في الانفاق الحكومي"؛ بالإضافة إلى ذلك، ركز المؤتمر السنوي وشبه السنوي للفريق على هذه المسألة بحضور نائب وزارة التنمية الاجتماعية، وغيرهم من الممثلين الذين تبنو ما جاء من توصيات >

<https://www.aman-palestine.org/en/activities/6184.html>

<https://www.aman-palestine.org/en/activities/6222.html>

<https://www.facebook.com/AmanCoalition/videos/1429011257166185/>

<https://www.aman-palestine.org/en/activities/6145.html>

➤ **وشهد عام 2017 تعزيز الإرادة السياسية على أعلى مستوى سياسي لإصلاح القطاع القضائي:**

جاء المرسوم الرئاسي القاضي بتشكيل لجنة وطنية لإصلاح القضاء ليعكس تبني توصية ائتلاف امان وغيره من مؤسسات مجتمع مدنيالنشطة والداعية إلى تشكيل لجنة إصلاح وطنية للسلطة القضائية، تتضمن في عضويتها قضاة ذو سمعة طيبة وخبراء قانونيين، وممثلين عن مختلف النقابات ؛ حيث ستكلف اللجنة بإعداد خطة إصلاح شاملة للسلطة القضائية.

<https://www.aman-palestine.org/en/activities/6217.html>

➤ **مجلس الوزراء يقرر اصلاح لائحة وآلية احتساب سنوات الخبرة المهنية فى القطاعات العامة والقضائية والدبلوماسية:**

في أيار 2017 أصدر مجلس الوزراء قراراً بشأن الية احتساب سنوات الخبرة للموظفين العموميين العاملين في القطاع الدبلوماسي والقضاء والنيابة العامة؛ حيث افاد القرار ان سنوات الخبرة سترتبط بشكل مباشر بعلاقتها بطبيعة العمل، الامر الذي سيؤدي الى خفض رواتب جزء كبير منهم بما يتناسب وخبراتهم الفعلية، وقد كان ائتلاف امان قد اشار لهذه الامر في تقرير الترشيح والتشرف الذي اصدره وارسله للجهات الرسمية مطالباً بتبني ما جاء فيه. <https://www.aman-palestine.org/en/activities/6211.html>

➤ **قرار مجلس الوزراء لإصلاح اللائحة لحساب سنوات من الخبرة المهنية فى القطاعات العامة والقضائية والدبلوماسية**

وفي مايو / أيار 2017 أصدر مجلس الوزراء قراراً يتعلق بالمسألة المذكورة أعلاه، وهو ما سينعكس على أجور ورواتب العاملين في القطاعات المذكورة ، مما يؤدي إلى الحد من اهدار المال العام. وكانت هذه توصية رئيسية من أمان لتخفيض نفقات الموازنة العامة.

➤ مجلس الوزراء يصدر قراراً لمنع ازدواجية التوظيف في القطاع العام،

في كانون الثاني من العام 2017، أصدرت الحكومة قراراً بمنع ازدواجية العمل لموظفي القطاع العام، جاء هذا القرار بعد التدخل المباشر لائتلاف أمان عبر تقريره الخاص بالترشيد والتشفير والذي نشر في كانون الأول من عام 2015. وخلال عامي 2016 و 2017 واصلت أمان تدخلاتها وحملاتها، وعقدت ورشة عمل لمناقشة تفاصيل هذا القرار والأدوات التي سيتم استخدامها في تنفيذه، وبعد ذلك تم إرسال رسالة رسمية إلى مجلس الوزراء مع مجموعة من التوصيات لضمان تنفيذ القرار بالطريقة المطلوبة.

<https://www.aman-palestine.org/ar/activities/6060.html>

<https://www.aman-palestine.org/en/activities/6066.html>

➤ اصدار مجلس الوزراء لمشروع قانون السلامة الطبية

بعد 5 سنوات من الضغط لإصدار قانون المساءلة عن الأخطاء الطبية أعدت الحكومة في ديسمبر 2017 مشروع قانون تحت اسم "قانون السلامة الطبية"، ومشروع القانون يعكس معظم توصية أمان المتعلقة بتعزيز نظم المساءلة حول الأخطاء الطبية؛ تجدر الإشارة إلى أن أمان قد أرسلت مقترحاً لـ " نظام مساءلة عن الأخطاء الطبية " لوزارة الصحة في عام 2013، وإعادت إرسال المقترح في 2014 و 2015 و 2016، ومؤخراً في عام 2017.

<https://www.aman-palestine.org/179.pdf>

➤ أصدر مجلس الوزراء نظام ينظم استخدام المركبات الحكومية

أصدر مجلس الوزراء في آب 2017، نظاماً حول استخدام المركبات الحكومية في القطاع المدني، حدد عقوبات على أي سوء استخدام للمركبات الحكومية، وكان هذا هو التوصية الرئيسية لأمان في مجال تحسين ادارة ملف المركبات الحكومية، عندما بدأت خطة الضغط لوقف سوء استخدام المركبات العامة في عام 2012.

<https://www.aman-palestine.org/ar/activities/6051.html>

➤ تعزيز الرقابة على تعيين موظفي النيابة العامة ووزارة الخارجية

كانت امان قد راسلت كل من النيابة العامة ووزارة الخارجية مطالبة بتعزيز الرقابة الخارجية على التعينات فيها وقد لاقى طلب امان قبول لديهم حيث راقب امان على تعيينات معاوني النيابة في عام 2017 وايضا في الرقابة على عملية تعيين عدد من الملحقيين الدبلوماسيين في وزارة الخارجية.

<https://www.aman-palestine.org/en/activities/6209.html>

➤ وزارة المالية تستجيب بشكل إيجابي لطلب أمان إعادة نشر التقارير الشهرية للموازنة العامة

<http://www.pmf.ps/41>

➤ الحكومة تستجيب لطلب أمان بنشر اتفاقية الكهرباء

في أعقاب حملة الضغط التي قامت بها أمان حول أهمية نشر اتفاقية الكهرباء بين الحكومة الفلسطينية وإسرائيل، لتمكين منظمات المجتمع المدني من دراسة آثار الاتفاق المذكور على حياة المواطنين الفلسطينيين، حيث ردت الحكومة الفلسطينية بشكل إيجابي ونشرت الاتفاق.

<https://www.aman-palestine.org/en/activities/6157.html>

➤ في أعقاب حملات الضغط التي قامت بها أمان، تعزيز الشفافية والنزاهة في عمل نقابة المحامين. للسنة الثانية

على التوالي، قامت نقابة المحامين بدعوة منظمات المجتمع المدني وبشكل رئيسي أمان إلى الإشراف على عملية منح إجازة مزاوله مهنة المحاماة للمحامين المتدربين في القضاء، وذلك بناء على توصية مباشرة من أمان.

➤ الحكومة الفلسطينية تستجيب لدعوات أمان ومنظمات المجتمع المدني الشريكة الأخرى إلى إجراء الانتخابات المحلية الأخيرة في جميع المحافظات في نفس الوقت، إلا أن حماس رفضت المشاركة في هذه الانتخابات.

<https://www.aman-palestine.org/en/activities/6132.html>

<https://www.aman-palestine.org/en/activities/6144.html>

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/02/19/1020207.html>

<https://www.aman-palestine.org/137.pdf>

➤ مجلس الوزراء يستأنف نشر قراراته من خلال موقعه الرسمي

جاء ذلك بعد المطالبة التي دعت فيها مجلس الوزراء إلى إعادة استئناف عملية نشر قراراته من خلال موقعه على شبكة الإنترنت بعد انقطاع هذه العملية منذ أوائل عام 2017.

<https://www.aman-palestine.org/en/activities/6203.html>

➤ احراز تقدم في إصلاح إدارة قطاع الكهرباء

نتيجة للآزمات المالية الناجمة عن مشكلة صافي الإقراض وضعف الرقابة الرسمية على إدارة قطاع الكهرباء، عقدت أمان مؤتمرها السنوي تحت عنوان تحديات قطاع الكهرباء والحوكمة في فلسطين، حيث تعاقدت أمان مع العديد من الخبراء في هذا القطاع لتطوير أوراق عمل لتحديد التحديات والعقبات في هذا القطاع وتقديم توصيات

للتغلب على هذه التحديات. وأوصى المشاركون بأن تعتمد الحكومة سياسة حازمة في إدارة هذا القطاع والرقابة عليه وعلى الهيئات المحلية غير الملتزمة بسداد التزاماتها وشركات توزيع الكهرباء لضمان عدم تراكم الديون وبالتالي خصمها من أموال المواطنين الفلسطينيين تحت عنوان صافي الإقراض، وكذلك البحث في إنتاج الكهرباء من مصادر بديلة لوقف الاعتماد على الموارد الإسرائيلية.

في وقت لاحق، في 10 يناير 2018، اعتمدت الحكومة الفلسطينية توصية أمان الرئيسية لتعزيز إدارة واستقلالية مجلس تنظيم قطاع الكهرباء. حيث صدر قرار رئاسي بتعديل القانون رقم (13) لسنة 2009 بشأن قانون الكهرباء العام. كان المجلس مسؤولاً من قبل هيئة الطاقة (في حالة تضارب المصالح)، إلا أن القرار الرئاسي الجديد يعطي مجلس الوزراء سلطة مساءلة المجلس.

<https://www.aman-palestine.org/en/activities/6280.html>

➤ الفساد السياسي وأثره على الحق في التنظيم والتجمع السلمي

أوصى ائتلاف أمان بعد عقده لجلسة حول أثر الفساد السياسي على الحق بالتنظيم والتجمع السلمي بأهمية التوقف عن انتهاك أحكام القانون فيما يتعلق بحق التجمع السلمي وإقامة الجمعيات والمنظمات الأهلية، مع ضرورة إعادة مراجعة اللائحة التنفيذية لقانون التجمع السلمي وخاصة القيود التي تفسر لصالح السلطة التنفيذية، والتي تتعلق بكيفية فض الاجتماعات العامة وتفريقها بالعنف، فضلاً على التشديد على أهمية تفعيل الحياة السياسية عبر الضغط لفتح الفضاء العام، وتوسيع المشاركة السياسية، وخلق توازنات تحد من قدرة السلطة الرسمية من إغلاق الفضاء العام.

<https://www.aman-palestine.org/en/activities/6278.html>

➤ إنشاء تحالف المجتمع المدني لتعزيز حماية الآثار

في إطار الجهود المبذولة لاعتماد أدوات مكافحة الفساد لحماية المصادر الطبيعية والتي من بينها الآثار، ائتلاف أمان في غزة عمل على إنشاء تحالف للمجتمع المدني لتعزيز حماية الآثار، وذلك خلال جلسة عقدها في مقره في غزة لمجموعة من مؤسسات المجتمع المدني، لتعزيز الرقابة على الآثار بالتعاون مع العديد من منظمات حقوق الإنسان، والثقافة، والإعلام، وحماية الآثار والتراث، وكثير من الأكاديميين المتخصصين، والباحثين في مجال الآثار، لزيادة وعي المواطنين والمشاركة في مكافحة الفساد والمساءلة على الأداء العام، لا سيما في مجال حماية الآثار.

<https://www.aman-palestine.org/en/activities/6277.htm>

الهدف الاستراتيجي الثالث: بيئة عمل هيئات الحكم المحلي محصنة ضد الفساد ومستجيبة للمساءلة المجتمعية

ومن خلال هذا الهدف ستساهم أمان في ضمان اعتماد هيئات الحكم المحلي سياسات وتدابير لمكافحة الفساد من خلال دعم هيئات الحكم المحلي لتشخيص بيئة عملها وتقديم توصيات تطبيقية لسد الثغرات في البيئة الحالية التي تسمح بوجود مظاهر فساد في عمل الهيئات المحلية والرقابة عليها. ، بالإضافة إلى تمكين مجموعات المجتمع المحلي من أن تكون على دراية ووعي بمخاطر الفساد ودورهم بالرقابة على ادارة الشأن العام في الهيئات المحلية وإدائها. ومن اهم النتائج التي حققتها امان في هذا الهدف:

➤ اعداد ثلاث دراسات تشخيصية لنظام النزاهة المحلي لصالح ثلاث هيئات محلية في فلسطين.

تعتبر هذه الدراسة هي أداة تقييم تستند إلى نهج دراسة نظام النزاهة المحلي المعد من قبل منظمة الشفافية الدولية والمطور من قبل امان ليتناسب والواقع الفلسطيني.. الدراسة هي اداة تقييم الحوكمة الداخلية وقدرات كل من الجهات الفاعلة الحكومية المحلية الأساسية ودورها في تعزيز منظومة النزاهة في النظام ككل. وتقيم أيضا القدرة على أداء وفعالية كل وظيفة من وظائف الرقابة والمساءلة. وستقدم نتائج الدراسة توصيات لمجالات الإصلاح من خلال وضع وتنفيذ خطة متابعة لتعزيز نظام النزاهة المحلية للبلديات المستهدفة مع أصحاب المصلحة المحليين الرئيسيين.

وأنتجت أمان خلال عام 2017 ثلاثة دراسات تشخيصية لنظام النزاهة المحلي لصالح (3) بلديات، بلدية الخليل وبلدية جنين في الضفة، وبلدية جباليا النزلة في غزة، سوف تعتمد أمان على نتائج الدراسات لبناء خطة تدخلها تستهدف البلديات الثلاث. علاوة على ذلك، سوف تدعو أمان أصحاب المصلحة الآخرين العاملين في هذا المجال مثل (GIZ، Tetra Tech – DPK،CHF) وغيرها للاستفادة من نتائج الدراسات في تطوير تدخلاتها والمساهمة في تعزيز الحكم الرشيد في هذه البلديات. وقد قامت بعض البلديات باتخاذ قرارات وإجراءات مستجيبة ومتعاونة مع امان بناء على توصيات الدراسات:

➤ قرار إداري لبلدية جباليا النزلة بشأن تعزيز النزاهة والشفافية في البلدية،

قامت بلدية جباليا النزلة بتشكيل لجنة تعزيز النزاهة والشفافية في البلدية استجابة للتوصيات التي خلصت إليها دراسة نظام النزاهة الوطني الذي قام إئتلاف أمان بإعداده، حيث اعتمدت البلدية خطة العمل المقترحة لتطوير وتطبيق قواعد ومتطلبات الحكم الصالح في عمل البلدية، حيث ضمت اللجنة في عضويتها كل من رئيس البلدية، مدير البلدية، المستشار القانوني، العلاقات العامة، وحدة الجودة، وتهدف اللجنة إلى إعداد الأدلة الإجرائية الخاصة بتعزيز واقع الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد في البلدية، بالإضافة إلى إعداد خطة تدريب لجميع الموظفين والعاملين على مدونة قواعد السلوك لموظفي وأعضاء مجلس الهيئة لبلدية جباليا النزلة.

➤ نجاح مبادرة مجتمعة محلية لتشكيل لجنة مشتركة لبناء مركز إسعاف وطوارئ لمنطقة الشجاعية بعد عقود من المعاناة،

اللجنة المحلية للمساءلة المجتمعية التي تم تشكيلها وتأهيلها حول قضايا مكافحة الفساد ومهارات المساءلة المجتمعية من قبل جمعية رؤية لتنمية القدرات وبالتعاون مع ائتلاف أمان، نجحت في الحصول على موافقة الهلال الأحمر لبناء مركز إسعاف أولي وطوارئ في منطقة الشجاعية التي عانت لسنوات من الإهمال والتهميش في خدمات الطوارئ والإسعاف الأولي، ونجحت اللجنة المحلية ضمن مبادرة المساءلة المجتمعية حول خدمات الطوارئ والإسعاف الأولي من مساءلة حاملي المسؤوليات (جمعية الهلال الأحمر، بلدية غزة) حول هذه القضية، أنشطة المساءلة انتهت بموافقة بلدية غزة على توفير قطعة أرض لبناء مركز الطوارئ واستجابة جمعية الهلال الأحمر للموافقة على تنفيذ عملية البناء.

➤ أمان تفتح الباب أمام الموازنات التشاركية في بلدية غزة،

في مبادرة إعداد الموازنات التشاركية التي نفذتها شبكة اللجان المحلية بالتعاون مع جمعية رؤيا لتنمية القدرات وائتلاف أمان، والتي هدفت إلى تأهيل وتدريب الموظفين والعاملين في بلدية غزة وأعضاء اللجان المحلية على إعداد الموازنات التشاركية، هذه المبادرة نجحت في حصول 8 أعضاء من اللجنة المحلية على عضوية في اللجان المختصة بإعداد خطة التنمية المحلية لبلدية غزة للعام 2018-2020، وتعهد البلدية بإعداد موازنة البلدية للعام 2019 بطريقة تشاركية مع المواطنين.

الهدف الاستراتيجي الرابع: أمان تحقق استراتيجيتها وتلبي التزاماتها مع منظمة الشفافية الدولية

واصلت امان خلال العام 2017 جهودها في تنمية قدراتها المؤسساتية والبرامجية لتبقى مستجيبة وقوية وقادرة على القيام بدورها كمؤسسة أهلية متخصصة في مكافحة الفساد وعلى التأثير في الاولويات الوطنية، وتلبية التزاماتها مع منظمة الشفافية الدولية والمساهمة في التدخلات الإقليمية والدولية. ولعل أبرز ما حققته في هذا المجال:

➤ بناء القدرات المعرفية والموارد البشرية:

✓ في إطار سعيها لرفع كفاءة مواردها البشرية وتعظيم القدرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتعزيز التأثير في مجال مكافحة الفساد، نفذت امان عددا من الورش التدريبية الداخلية لطاقمها التنفيذي في مجالات العمل الرئيسية، بالاستعانة بالخبرات الداخلية والخارجية، منها ورش تدريبية خاصة في "اعداد الأبحاث المتعلقة بمكافحة الفساد وأوراق الحقائق، تحليل نتائج استطلاعات الرأي المرتبطة بمكافحة الفساد، الرقابة والتقييم والتعلم ومتابعة الأثر، والجوانب القانونية المرتبطة بالاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد". وقد انعكست نتائج الورش التدريبية إيجابا على قدرة الموظفين في فهم وتحليل السياق العام المرتبط بمنظومة مكافحة الفساد،

وأنتاج تقارير وأوراق عمل متخصصة ذات الصلة وجودة عالية أهمها: تقرير واقع النزاهة ومكافحة الفساد 2017، دون الحاجة الى الاستعانة بباحثين خارجيين لإعداده، إضافة الى قيام الطاقم بإعداد 19 ورقة عمل تتناول القضايا القطاعية الرئيسية بما في ذلك تحليل الموازنة العامة داخليا من قبل وحدة الضغط والمساءلة الاجتماعية ونوقشت الأوراق علنا مع أصحاب المصلحة

✓ العمل بنظام الادارة المبني على النتائج، حيث بذلت امان جهود من أجل تعزيز إطارها القائم على تحقيق وتتبع النتائج ونشر معارف أكبر بين الموظفين بشأن كيفية تطبيق الإدارة القائمة على النتائج ونظرية التغيير، وقد تم إعداد دليل إرشادي حول كيفية دمج نظرية التغيير في استراتيجية امان.

✓ تعاقدت أمان مع مدقق داخلي للتحقق من أنظمتها المالية والادارية الداخلية ومدى التزامها بأفضل الممارسات، كما وقدم مدقق الحسابات تقريرين إلى مجلس الإدارة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفي حين كانت نتائج مراجعة الحسابات المدققة إيجابية بشكل عام.

➤ الحضور الإقليمي والدولي:

- واصلت امان حرصها على استمرارية التشبيك وتعزيز العلاقات الدولية وتبادل الخبرات مع عدد من المنظمات الإقليمية والدولية المماثلة. وكان ابرز ما حققته خلال العام 2017:
- ✓ تنظيم زيارة تبادلية للنرويج وهولندا: في إطار سعي امان الى تعزيز قنوات الاتصال مع الحكومات الداعمة لها "وزارتي الخارجية الهولندية والنرويجية" والى إقامة تحالفات استراتيجية مع منظمات دولية يتطابق نطاق عملها مع اتجاهاته الاستراتيجية، نظم ائتلاف امان زيارة تبادلية الى النرويج وهولندا شارك فيها المدير التنفيذي لائتلاف امان أ. مجدي أبو زيد وعضو الهيئة العامة لائتلاف امان أ. فراس ملحم. تخللت الزيارة عدة لقاءات مع ممثلين من وزارتي الخارجية الهولندية والنرويجية، ومؤسسات ومراكز مثل NORAD، U4 Anti-Corruption Resource Center، فروع الشفافية الدولية في البلدين المذكورين، بالإضافة الى أعضاء من البرلمان الهولندي. توجت الزيارة بالعديد من الإنجازات التي كان من أبرزها فتح افاق جديدة للعمل في مشروع مشترك بالتعاون مع U4 حول الفساد السياسي.
- ✓ الفوز بجوائز دولية: حصدت امان خلال العام 2017 نتائج نجاحاتها من خلال منحها جائزة ابن رشد الدولية للفكر الحر لجهودها المتميزة في مجال مكافحة الفساد على المستوى المحلي والاقليمي والعربي.
- ✓ تنفيذ مشاريع إقليمية: تقود امان حاليا عملية تعزيز الحكم الرشيد في هيئات الحكم المحلي في ليبيا من خلال العمل على اعداد دراسة نظام النزاهة الوطني لسبع هيئات محلية في البلد المذكور.

✓ المشاركة الفاعلة في العديد من النشاطات الإقليمية والدولية: شاركت امان في مؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بالإضافة الى حضور اجتماع العضوية والاعتماد السنوي لمنظمة الشفافية الدولية، ومؤتمر دولي حول تعزيز الحوكمة في القطاع الخاص. كما تلقت امان دعوة من الاتحاد الأوروبي لعرض ونقاش تجربة امان في تعزيز نظام النزاهة المحلي في الهيئات المحلية. حيث تعد امان من أكثر فروع الشفافية الدولية العربية الرائدة في هذا المجال.

غزة وابرز النجاحات والنتائج:

بالإضافة الى ما تم ذكره سابقا من تدخلات في قطاع غزة لتعزيز مكانة مكتبها هناك بالاعتماد على أداة التشبيك مع المؤسسات الاهلية في قطاع غزة وتكثيف الزيارات التبادلية لطاقي المكتبين في غزة ورام الله نجحت امان في استثمار حضور مجلس إدارتها وأعضاء الجمعية العامة لتعزيز شبكة علاقاتها وزيادة قدرتها على التأثير على صناع القرار وجمع المزيد من البيانات والمعلومات اللازمة لتعزيز دورها الرقابي. وقد انعكس هذا الإجراء في تطوير المعرفة والمعلومات من خلال اعداد المزيد من الدراسات والتقارير والبحوث مثل دراسة نظام النزاهة المحلي لبلدية جباليا وتقرير حول فاعلية الرقابة على حماية المستهلك وأثر الفساد السياسي على حق التجمع السلمي والعديد من التقارير واوراق الموقف والحقائق الأخرى التي كانت ساهمت في خلق زخم لم يسبق له مثيل في أنشطة وتدخلات امان. وقد عكست هذه التطورات قدرة امان على التعامل مع القضايا الخطيرة والحيوية والمهمة التي ظلت تحت الأرض، مثل قضايا المعابر الحدودية والكهرباء والميزانية العامة وحماية المستهلك ... الخ.

✓ أصبحت امان أكثر قدرة على التجاوب مع احتياجات المواطنين في غزة، مما يزيد من ثقة المواطنين في جهود امان كمؤسسة فلسطينية تركز على القضايا الحساسة والمهمة في نظر المواطنين، ويتجلى ذلك في زيادة عدد المتوجهين لوحدة المساءلة والمناصرة في امان من قبل مواطني القطاع والتي أظهرت ارتفاعا بنسبة 20٪ مقارنة بعام 2016.

1. دراسة حول نظام النزاهة والشفافية والمساءلة في بلدية الخليل
2. دراسة حول نظام النزاهة والشفافية والمساءلة في بلدية جنين
3. دراسة حول نظام النزاهة والشفافية والمساءلة في بلدية جباليا
4. تقرير حول واقع الحق في التجمع وتكوين الجمعيات في قطاع غزة
5. تقرير حول واقع الحق بالتجمع السلمي في الضفة الغربية.
6. تقرير حول بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل مؤسسة الادارة المالية العسكرية المركزية
7. تقرير حول حماية المستهلك في غزة
8. استطلاع الراي العام: حول راي المواطنين الفلسطينيين حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين
9. مقياس النزاهة لعام 2017
10. استطلاع رأي حول مدى وعي الموظفين في الوظيفة العمومية لمدونات السلوك
11. تقرير حول دور المؤسسات الرقابية في متابعة تفعيل وتطبيق مدونة السلوك واخلاقيات الوظيفة العامة في القطاع العام المدني
12. تقرير حول نظام النزاهة والمساءلة والشفافية في عمل سلطة النقد الفلسطينية
13. العلاقة بين الفساد وحقوق الانسان في الواقع الفلسطيني- حالة الحق في الصحة نموذجا
14. التحليل نصف السنوي للموازنة العامة 2017
15. موازنة المواطن 2017
16. سياسة الحكومة في تسديد ديون التقاعد.. هيئة التقاعد ومواجهة تحديات استدامة الهيئة
17. الحوكمة في ادارة الخدمات العامة.. حالة الاجسام المنظمة في قطاعات الكهرباء والمياه والاتصالات
18. اثر اقرارات الذمة المالية في التجربة الفلسطينية
19. فجوة الرواتب في الوظيفة العمومية.. الواقع والاجراءات المقترحة لردمها
20. البحث الفائز بجائزة النزاهة للعام 2017: الدور الوسيط للشفافية المالية في العلاقة بين الجينات التنظيمية وادار مخاطر الفساد
21. النقل والانتداب والاعارة في الوظائف المدنية والعسكرية
22. الحسابات الختامية للموازنة العامة الفلسطينية
23. تقرير واقع النزاهة ومكافحة الفساد 2016
24. دليل الالعب التشاركية في الانشطة الشبابية
25. دليل ارشادي لتطبيق مؤشرات الشفافية في الهيئات المحلية
26. دليل استرشاي عن آليات وادوات مساءلة اعضاء المجلس البلدي لرئيس البلدية

شكر خاص

يتقدم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بالشكر والتقدير لممولي الائتلاف لدعمهم المتواصل ومساهماتهم الفاعلة لانجاح وتحقيق رسالته ورؤيته، ويخص بالذكر ائتلاف الممولين للبرنامج الرئيسي: حكومات النرويج، وهولندا ولكسمبورغ، وممولي المشاريع الأخرى: UNDP، اوكسفام، الأوروبي والحكومة البلجيكية.

كما ويتقدم بالشكر والتقدير لكافة اعضاء ائتلاف أمان وشركاءه من مؤسسات مجتمع مدني ومجموعات نسوية وشبابية ناشطة في مكافحة الفساد والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والباحثين والمدربين والاكاديميين الذين تعاونوا مع أمان.

لقد كان لمساهمتم ومشاركتم دورا هاما في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين، وإننا نرى أهمية كبيرة للاستمرار المتواصل والتعاون والعمل المشترك معكم في المستقبل لتعزيز قيم النزاهة ونظم المساءلة ومبادئ الشفافية في المجتمع الفلسطيني وبناء النظام الوطني للنزاهة نحو فلسطين خالية من الفساد.

أعضاء مجلس إدارة أمان

رئيس مجلس الإدارة	محمد عبد القادر فيصل عبد القادر الحسيني
نائب الرئيس	د. كمال العبد محمد الشرافي
أمين السر	د. نجوى شوكت أحمد إرشيد
أمين الصندوق	حنان داود محمد ريان
عضو مجلس	د. حنان داود خليل عشراوي
عضو مجلس	عصام حسن حسين يونس
عضو مجلس	د. جورج حنا جورج جقمان
عضو مجلس	عزام أبوالسعود
عضو مجلس	فيصل الشوا
عضو مجلس	نبراس عوني بسيسو
عضو مجلس	نبيل الترزي

أعضاء لجنة التدقيق الداخلي:

لجنة رقابة داخلية/ عضو جمعية عمومية	د. ليليان لبيب محمود فيضي
لجنة رقابة داخلية/ عضو جمعية عمومية	نبيل الترزي
لجنة رقابة داخلية/ عضو جمعية عمومية	فراس عبد الرحيم حمدان ملحم

مستشار مجلس الإدارة لشؤون مكافحة الفساد:

مستشار مجلس الإدارة لمكافحة الفساد	عزمي الشعبي
------------------------------------	-------------

طاقم أمان

المدير التنفيذي	مجدي أبو زيد
مدير العمليات	عصام حج حسين
مدير الشؤون الإدارية والمالية	محمد عبدالله
مديرة وحدة المناصرة والمساءلة المجتمعية	هامة زيدان
مديرة وحدة رفع الوعي والتواصل المجتمعي	روزان خليل
مديرة وحدة الرصد والدراسات	انتصار حمدان
مدير برنامج غزة	وائل بعلوشة
مستشار قانون	بلال البرغوثي
منسقة التواصل المجتمعي	منى اشتيه
مديرة المتابعة والتقييم	لانا طواشة
منسقة الإعلام والاتصال	نادين صيفي
منسق الدعم التقني	رامي موسى
منسقة الدعم والاسناد اللوجستي	سلام زهران
منسق رفع الوعي والتواصل المجتمعي	محمود عبد الهادي
منسقة وحدة المناصرة والمساءلة المجتمعية	مرودة أبو عودة
منسقة التدقيق المجتمعي	لميس فرآج
باحث	نصر يعقوب
منسقة الرصد والابحاث	هداية شمعون
محاسب	فخر خلف
منسقة الرصد والتوثيق	صمود البرغوثي
مساعد لشؤون المناصرة	لؤي جابر
مساعدة لشؤون المساءلة	منال كونة
مساعدة مالية وإدارية	حنان مخلوف
موظفة الإستقبال	أماني جمال
موظفة الإستقبال	ولاء القواسمي
موظفة الخدمات	فائدة دغرة
موظف خدمات	رامي وهدان